الفصل الرابع عشر

إنشاء الصيغة التاريخية

الإطناب والإيجاز والتركيز – الصيغة التاريخية بالنسبة للحقائق العامة والخاصة – بيان طبيعة الحقائق – بيان الكم والعدد .

يصل الباحث فى التاريخ بعد هذا الشوط من العمل إلى مرحلة إنشاء الصيغة التاريخية ، قبل وضعها فى صورتها النهائية ، والتى استمدها من المادة الماثلة بين يديه ، بعد أن قام بنقدها ، وإثبات صحتها ، وترتيبها ، والاجتهاد فيها ، وتعليلها . وحقائق التاريخ المتنوعة المعقدة لا يمكن أن تركز كحقائق الكيمياء مثلا . ويحتاج التاريخ إلى صيغة وصفية للتعبير عن طبيعة ظواهره المختلفة . وينبغى أن تكون الصيغة التاريخية مختصرة ودقيقة . وقد يوجد التعارض بين الاختصار والدقة . فالأسلوب المختصر ربما يحول دون فهم المراد ، والأسلوب المطوّل ربما يقلل من قيمة التاريخ المكتوب ، ويقدم للقارئ ما ليس ضروريًّا . فيحسن اتباع طريق وسط بين الطريقين ، وذلك بضغط الحقائق أو الحوادث ، وبحذف كل ما هو غير ضرورى لإيضاحها . وطبيعة الحقائق ذاتها ربما تجعل هذه العملية صعبة ، فالحقائق ذاتها تتفاوت فى دقتها وتركيزها ، وتوجد حقائق مطولة مفصّلة ، وأخرى مقتضبة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها .

فماذا يكون موقف الباحث فى التاريخ إزاء هذه الحقائق المتفاوتة فى الدقة والإطناب والإيجاز ؟

إذا كانت الحقائق معروفة بصفة عامة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها ، فإن الباحث لا يستطيع أن يوردها بغير هذه الصفة ، ولا يمكنه أن يجعل لها صفة التحديد والدقة القاطعة ، وإذا أضاف إليها الباحث تفاصيل من عنده ، فإنه يُباعد بينها وبين الواقع التاريخى . وإذا كانت تفاصيل واقعة ما ظاهرةً معروفةً ، فمن السهل تلخيصها وتركيزها وتقديمها للقارئ فى صورة واضحة .

وقد يبدو جمع الحقائق أو الحوادث التاريخية فى صيغة مركزة دقيقة أمراً متعلقاً بأسلوب العرض التاريخى ، ولكنه أمر أخطر وأكثر أهمية من ذلك ، فهو المرحلة السابقة مباشرة على وضع التاريخ المراد كتابته فى صورته النهائية ، وهو احتياط ضرورى للباحث فى التاريخ ، لكى يعبر عن حوادث التاريخ المرنة الغامضة بلغة دقيقة محددة . فلا يجوز مثلا استخدام الألفاظ العامة المجردة التى ربما تُعطى للكتابة طابعاً علمياً ، ولكنها تبعد بالباحث عن الوقائع المحددة الدقيقة .

وماذا يفعل الباحث فى التاريخ لتكوين الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق العامة كالعادات والنظم ، أو الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق الخاصة والحوادث المفردة؟

ينبغى على الباحث أن يستعين فى ذلك بما وصل إليه من التعرّف على طبيعة الحقائق العامة ، ومدى انتشارها فى الزمان والمكان ، بجمع كل الظواهر المتعلقة بها ، وتركيزها ، وتمييزها عن غيرها من الحقائق ، وبذلك ينتظمها فى بنائه التاريخى .

وأحياناً يكون من الصعب على الباحث أن يضع فى صيغة واحدة معلومات عن عادة تتركب من عدة أفعال . فعليه فى هذه الحالة أن يحاول تحديد الصفات المشتركة بين هذه الأفعال ، لكى توضع فى صيغة واحدة . ولكى يحدد الباحث على وجه الدقة مدى انتشار عادة أو مذهب أو نظام ما ، عليه أن يعرف المناطق التى انتشر فيها ، والزمن الذى ساد خلاله ، وكيف تغير أو تطور ، ومتى انتهى إن كان قد حدث ذلك ، أو متى تحول إلى شئ آخر مشابه أو مخالف لما كان عليه فى أول الأمر ، ثم يُكوِّن بناءً على ذلك الصيغة التاريخية المناسبة .

والصيغة التاريخية الخاصة بإنسان عظيم ، ينبغى أن تشمل الظروف التى أثرت فى مجرى حياته ، والتى كوّنت عاداته ، والتى جعلته يقوم بأفعال معينة أثرت فى المجتمع وفى مجرى التاريخ ، سواء أكان ذلك من حيث حالته الصحية ، أم من حيث نوع بيئته ونشأته ، أم ظروف تعليمه ، أم حالته العقلية والنفسية ، أم ظروف المجتمع الذى عاش فيه ... وعلى الباحث أن يحدد آراء هذا الرجل ومعلوماته وذوقه وخلقه ... وبتحديد كل هذه التفاصيل المتنوعة تأخذ فى التكوُّن الصيغة التاريخية المطلوبة للكتابة عنه .

ولكى ينشئ الباحث فى التاريخ الصيغة التاريخية التى تعبر عن حادثٍ ما ،

ينبغى عليه أن يكون قد تبين طبيعته ومداه وأثره . والمقصود بطبيعة الحادث ، المظاهر الخاصة به التى تميزه عن غيره من الحوادث ، من حيث الزمان والمكان ، والظروف التى لابسته ، وطريقة وقوعه ، وأسبابه البعيدة والقريبة ، والآثار التى ترتبت عليه . فإذا كان أمامنا مثلا رجال معينون ، فى حالة عقلية معينة ، وتحت تأثير ظروف مادية واحدة ، قاموا بعمل محدد ، أدى إلى نتائج معينة ، فلكى يصل الباحث إلى إنشاء الصيغة التاريخية الخاصة بهم ، ينبغى عليه أن يحدد الدوافع التى أدت بهم إلى القيام بذلك العمل بمقارنة العمل الذى صدر عنهم بأقوالهم أنفسهم ، ثم مقارنة هذه الأقوال والأعمال بآراء مَنْ سمعوا تلك الأقوال أو شهدوا تلك الأعمال . كما يبحث ما ترتب على ذلك من النتائج القريبة أو البعيدة .

وكذلك ينبغى على الباحث أن يعطى الناحية التاريخية التى يدرسها التلوين المناسب ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة عنها . ولا يمكن أن يحدّد ذلك التلوين بقواعد معينة ، والأمر متروك إلى ذوق الباحث وتقديره . فمثلا عند الكلام عن انعقاد مجلس طبقات الأمة فى ڤرساى فى ٤ مايو سنة ١٧٨٩ ، يحسن به أن يذكر جمال الجوّ فى ذلك اليوم ، وتزاحم الجماهير فى الطرق والميادين وفى النوافذ وفى أعلى الدور ، وتزيين الشرفات بالسجاجيد ، واصطفاف الجند ، وسير الموكب ، ووصف فرق الموسيقى ، وابتهاج الجماهير ، واستقبال لويس السادس عشر ومارى أنطوانيت ... فكل هذه التفاصيل تساعد على تلوين الموقف وتصويره ورسم الجوّ السائد ، الذى يجعله أقرب إلى الفهم وأدنى إلى التصور .

وربما يكون الباحث فى حاجة إلى وسائل أخرى فى إنشاء الصيغة التاريخية ، لبيان الكمّ والعدد ، وهو ما يُستخدم فى بعض المسائل ، ويمكنه أن يستعين فى ذلك بالطرق الآتية التى تتفاوت فى مستوى دقتها ، وعلى نحو ما جاء فى كتاب سينيوبوس ولانجلوا المشار إليه :

١ — المقياس ، أى قياس الأبعاد والمساحات والأوزان ، وبيان أرقام الإنتاج والأموال ، التى هى عنصر أساسى فى المسائل الاقتصادية والمالية والضريبية .

٢ — التعداد ، وهو يتعلق بالإحصائيات ، وهو ضرورى للحقائق التى تشترك فى صفات محددة . ويلاحظ أن الحقائق التى تدخل فى تعداد واحد، قد لا تنتمى

حتما إلى نوع واحد ، لأنها قد تتشابه فى صفة واحدة وتختلف فى صفات أخرى . ويلاحظ أن عدد سكان مدينة أو جيش ، لا يدل حتما على مستوى أولئك السكان أو قيمة ذلك الجيش . ولكن التعداد يدل على مدى الكثرة أو القلة ، وارتباطه بالموارد الغذائية . أو بالحالة الصحية أو التعليمية ... على أنه ينبغى الحذر دائماً من الأرقام التى توردها بعض الوثائق الرسمية . ولا بد من التثبت من صحتها وتوفّرها لبيان الوحدات المطلوب تعدادها .

٣ ــ التقدير ، وهو نوع ناقص من التعداد ، ويُطبّق على قطاع معين فى ميدان البحث ، ويفترض أن ما يسرى على الجزء يسرى على سائر الأجزاء . والباحث مضطر إلى أن يفعل ذلك إذا تفاوت مقدار ونوع الوثائق التى يعثر عليها. وبالضرورة يكون التقدير موضع الشك إذا لم يتأكد الباحث من أن الجزء يشبه الكل فى مجال البحث .

٤ ــ أخذ العينات أو النماذج ، وهو تعداد مقصور على وحدات تؤخذ كمثال للحقائق فى ميدان البحث . وتُحسب نسبة الوحدات التى يوجد التشابه بينها ، ويقرر الباحث إلى أى حد تنطبق هذه العينات على مجال البحث كله . وينبغى أن يأخذ الباحث هذه العينات من مواضع متفرقة وبأكثر قدر مستطاع ، حتى يكون التقدير أكثر انطباقاً على الواقع التاريخى . وتطبق هذه الطريقة العملية على الكثير من الحقائق التاريخية ، مثلا عند تحديد التناسب بين العادات المختلفة التى توجد فى عصر أو مكان معين ، أو عند تحديد التناسب فى جماعة ينتمى أعضاؤها إلى طبقات اجتماعية مختلفة .

٥ ــ التعميم ، وهو عملية غريزية نحو التبسيط بناء على التشابه فى بعض الصفات ، ولكن ينبغى على الباحث أن يحذر الأخطاء التى تترتب على التعميم ، كأن ينسب عادات قلّة من الناس إلى شعب بأسره ، أو ينسب عادات وُجدت فى زمن قصير إلى عهد طويل ، أو ينسب نظاماً ما ، إلى عهد سابق أو لاحق لوجوده الفعلى . فعلى الباحث أن يحدد على وجه الدقة الميدان الذى يرغب فى التعميم بالنسبة إليه ، سواء أكان ذلك قطراً أم عصراً أم شعباً أم طبقة اجتماعية أم هيئة دينية معينة . . . وينبغى أن يتثبّت الباحث من أن الحقائق التى تقع فى ذلك النطاق المحدد تتشابه

فى النواحى التى ينطبق عليها التعميم بقدر الإمكان . وينبغى أن يكون التشابه حقيقيًّا وجوهريًّا . وعلى الباحث ألا ينخدع بالتشابه السطحى وبالألفاظ الغامضة . وعليه أن يتأكد من أن الحقائق المعينة التى يرغب فى تعميمها تمثل مجموع الحقائق التى من نوعها تمثيلا صادقاً صحيحاً . فلا يخلط بين أنواع الحقائق المختلفة . وكذلك ينبغى ألا تكون المعلومات من النوع الشاذ . وكثيراً ما تحتوى الأصول التاريخية على أنواع من الشذوذ ، الذى قصد كاتبوه أن يسجلوا حوادث شاذة لا تمثل الواقع التاريخى .

والصيغة الوصفية التاريخية ليست هى النتيجة النهائية بالنسبة للباحث ، إذْ أنها تُعطى الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الحقائق . ولا بد إلى جانب ذلك من تحديد العلاقات المتبادلة بين الحقائق . ولا بد من الربط والمقارنة بين بعض مجموعات الحقائق وبعض ، وتحديد مميزاتها . ومدى انتشارها واستمرارها وأهميتها . وكلما كوّن الباحث مجموعات أوسع وأعمّ . أسقط الصفات التفصيلية المتغيرة . واستبقى الصفات العامة المشتركة .

وينتج عن ذلك كله تركيز الحقائق العديدة ، ووضعها فى صيغة عامة واحدة ، سواء أكانت هذه الحقائق متعلقة بالدين أم السياسة أم اللغة أم الفن أم الاقتصاد . . . وبذلك يرتّب الباحث الحقائق ، ويعدّها للعرض التاريخى بطريقة توضح مضمونها المشترك .